الانتخابات البرلمانية البحرينية وأثرها في قيام الانتفاضة الشعبية

م.د. همسة قحطان خلف(*)

الملخص:

للبحرين تجربة دستورية وبرلمانية متميزة عن دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى . فتجربتها في هذا المجال تعد الثانية بعد تجربة الكويت لارساء نظام حكممبني على مبادئ دستورية حديثة ،اذ .مت الحكومة الدستور الى المجلس التأسيسي المنتخب من قبل الشعب و أقر في ١٩٧٣/٦/٩ . شهدت بعد ذلك ولادة اول مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب عام ١٩٧٣ الا ان هذه التجربة لم تستمر طويلا ولقد انحل المجلس من قبل الامير ولم تحدد فترة معينة لعودة العمل ببنود الدستور التي تنظم سير العملية التشريعية في البحرين.

ومنذ عام ١٩٧٥ وهو تاريخ حل المجلس الوطني البحريني بدأت البحرين تشهد موجة من الاحتجاجات والاعتصامات المنددة بسياستها الرافضة لطريقة عمل الحكومة والتي لم تهدأ حتى بعد محاولة ايجاد مجلس شورى معين من قبل الامير له بعض الصلاحيات الاستشارية. حيث استمرت حالة الخلاف وعدم الرضى من قبل بعض الاطراف والشخصيات المعارضة التي اخذت تطالب دوما وتكراراً بالعودة الى دستور عام ١٩٧٣، رغم الاصلاحات التي بدأها الشيخ (حمد بن عيسى ال خليفة) في عام ٢٠٠٠ ، والعمل ببنود ميثاق العمل الوطني التي عدها البعض خطوة ايجابية تبعها خطوات اخرى ميزت البحرين عن جاراتها الخليجية ،والتي على اثرها شهدت البحرين عودة الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢. رغم مقاطعة جمعيات سياسية لها ثقلها في تمثيل الشارع البحريني بالاضافة الى بعض الشخصيات المعارضة التي حاولت استغلال اي فرصة للتعبير عن رفضها ومحاولة ايصال صوتها في جميع المنابر الدينية و الاعلامية ،او محاولة ارسال عرائض الى الملك نفسه لكي يستجيب الى مطالبها الا ان موقف الحكومة من هذا كله كان عدم المبالاة وحاولت اسكات صوت المعارضة تارة بالاعتقالات وتارة اخرى بتحميل اطراف خارجية مسؤولية تلك الاحتجاجات والاعتصامات ، وعندما دخلت تلك الاطراف المعارضة الانتخابات التشريعية في عامي ٢٠٠٦،٢٠١٠ حصلت على نسبة كبيرة من الاصوات مكنتها من اثبات نفسها على الساحة السياسية ، الا ان الحكومة تحاول وبطرقها المختلفة ابقاء حالة التوازن بينها وبين اعداد تلك الفئات ،الا أنه من جانب اخر لم تستطع انكار وجودها او

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

اختزال افعالها لما اخذت المعارضة في البحرين تشكل كتلة نيابية وقاعدة شعبية كبيرة على الحكومة البحرينية ان تحسب لها الف حساب عند اقدامها على عمل معين ضدها ، خاصة ونحن نشهد موجة احتجاجات واعتصامات طالت مدن عربية عديدة اخذت تطالب بالتغيير والاصلاح. في حين نجح بعضها في تغيير انظمة حكم كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا . فعلى الحكومة البحرينية ان تعي الدرس وان تكمل ما بدأته في مجال الاصلاح والتغير وان لا يقتصر ذلك على تغيير التسمية من دولة الى مملكة، فيجب ان يكون التغيير شاملاً وفاعلاً وخاصة فيما يتعلق بأداء السلطة التشريعية وطريق الوصول اليها ،واشراك كل فئات الشعب في عملية صنع القرار السياسي وتحسين اوضاع الطبقات المحرومة من الشعب .

Bahraini Parliamentary Elections and their Impact on the Popular Uprising)

Bahrain has a distinguished constitutional and parliamentary experience, which distinct it from the other Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Its experience in this area is the second after the experience of Kuwait to establish a system of government based on modern constitutional principles. As the government presented the Constitution to the Constituent Assembly elected by people and approved in 09/06/1973. After that, it witnessed the birth of the first parliament elected by the people in 1973, but the experiment did not last long and the parliament dissolved by Prince, and didn‘t determine the period of the return of the working with the terms of the Constitution governing the functioning of the legislative process in Bahrain.

Since 1975, the date of the dissolution of the National Bahrain council, Bahrain witnessed a wave of protests and sit-ins condemning its policy of rejecting the modus of the government, which did not subside even after trying to find specific Council appointed by the Prince, who has the Advisory power. The events of disagreement and dissatisfaction continued by some opponents parties and personalities, which always demand the return of the 1973 Constitution, despite reforms initiated by Sheikh (Hamad bin Isa Al Khalifa) in 2000, and using the National Action Charter, which some counted it as a positive step followed by other steps, that distinguished Bahrain from its neighboring Gulf countries. As a result, Bahrain has witnessed the return of the legislative elections in 2002, despite the county of the political associations which has weight in the representation of Bahrain‘s street as well as some opponents figures, who tried to use any opportunity to reject and try to make their voice reach all platforms and religious media, or try to send petitions to the king himself to respond to their demands. The government’s reaction about this was; indifference and tried to silence the voice of opposition by arrests or by putting the responsibility on the outside parties for all these protests and sit-ins. When these opponents parties entered the legislative elections in 2010/2006, they got a

large percentage of the vote that enabled them to prove their power in the political domain.

The government tries in different ways to keep equilibrium between them and the number of these parties. In the other way the government could not deny the existence or the actions of these parties, the Bahraini government must put in consideration the opponents' popularity before doing a particular deed against them, especially as we witnessed a wave of protests and sit-ins in many Arab cities demanding change and reform. Some of these cities succeed in changing regimes as in the case of Egypt, Tunisia, Libya, and Yemen. Bahrain government should learn from all of this, and complete what it started in the field of reform and change, and not limit itself to change from the republic to the Kingdom. The change should be comprehensive and effective particularly with regard to the performance of the legislature power and the involvement of all classes of people in the process of political decision-making and improve the conditions of the poor people

المقدمة

تعد البحرين من الدول المعرضة للصراعات السياسية، خاصة إذا ما علمنا إن هذا البلد فقير نسبيا نارنا بالدول المجاورة له الغنية بالنفط، فلا يستطيع حكامها إن يقدموا للإفراد بمقدار ما تقدمه هذه البلدان. يقطن البحرين أغلبية شيعية فيما يحكم البلاد أسرة آل خليفة السنية، وقد شهدت البحرين منذ عام ١٩٧٥ موجة من الاعتراضات والاحتجاجات على خلفية إنهاء الحياة البرلمانية فيها التي لم تستمر سوى سنتين بسبب حدوث خلافات بين الحكومة والسلطة التشريعية ، وأخذت الحكومة منذ ذلك التاريخ تمارس عمل السلطة التشريعية، إلا إن المعارضة حاولت وبوسائل مختلفة إرجاع العمل ببنود دستور عام ١٩٧٣ اصة بعمل المجلس الوطني، وقد اشتدت حدة الخلافات بين المعارضة والحكومة وشهدت موجات من المد والجزر كلما شعرت المعارضة إن مصالحها مهددة بالخطر، حاولت إيجاد أي فرصه للتعبير عن مطالبها تلك وبوسائل مختلفة، وفي المقابل تجد الحكومة نفسها مضطرة الى الاستجابة لبعض من تلك المطالب كلما شعرت إن امن البلاد معرض للخطر،فأسست مجلس شورى معين عام ١٩٩٢ له بعض الصلاحيات الاستشارية . وعندما وجدت إن هذا المجلس لا يرضي طلبات المعارضة التي ازدادت إعدادها وحدة لهجتها في مواجهة النظام، أقدمت السلطة في البحرين ممثلة بالملك (حمد بن عيسى ال خليفة) على إجراء إصلاحات على صعيد الدستور والسلطة التشريعية، وطريقة عمل القوى السياسية، والسماح بعودة الحياة البرلمانية عام ٢٠٠٢، إلا إن تلك العودة كان محسوبة الإبعاد لدى الحكومة، وذلك من خلال إتباع إجراءات واليات معينة تضمن عدم تمثيل المعارضة بشكل كامل داخل السلطة التشريعية مما أزم الموقف مرة أخرى بين المعارضة والسلطة واخذ الاحتجاج شكل أخر تمثل بمقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها خلال الدورة الانتخابية الأولى عام ٢٠٠٢ من قبل بعض الجمعيات التي أخذت تمثل قوى وإطراف سياسية معينة،

حيث لا تسمح البحرين بوجود أحزاب سياسية. وللاستدلال على فرضية البحث التي تقوم على (إن الانتخابات البرلمانية وعدم جدية الإصلاح السياسي هي التي أشعلت فتيل الانتفاضة الشعبية) فقد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج التاريخي والتحليل النظمي لتحليل الإحداث للوصول إلى تحقق نتيجة الفرضية ولذلك حاولت تسليط الضوء على الانتخابات البرلمانية البحرينية وأثرها في قيام الانتفاضة الشعبية من خلال دراسة التجربة البرلمانية في المطلب الأول وتجربة مجلس الشورى عام ١٩٩٢ في المطلب الثاني، وتناولت في المطلب الثالث وعود الملك عندما تولى السلطة بعودة الحياة البرلمانية في إيجاد آليات جديدة لعمل القوى السياسية، والمطلب الرابع تناول الانتخابات البرلمانية وأثرها في قيام الانتفاضة الشعبية مع التركيز على الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠١٠ ودورها في إشعال الانتفاضة، بينما تناول المطلب الخامس تفجر الانتفاضة الشعبية، وتوصلت في الخاتمة إلى بعض الاستنتاجات .

المطلب الأول: المجلس الوطني البحريني الأول

شهدت البحرين بعد استقلالها ولادة أول مجلس نيابي منتخب وفقا للدستور الصادر في ١٩٧٣/٦/٩ الذي يعد نظام الحكم في البحرين نظام ديمقراطي السيادة فيه للشعب وهو مصدر السلطات جميعا، كما يقوم على أساس الفصل بين السلطات مع ضمان تعاونها. السلطة التشريعية يتولاها الأمير والمجلس الوطني، ويتألف الأخير من ثلاثين عضوا يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري المباشر، ويرفع هذا العدد إلى أربعين عضوا ابتداء من الفصل التشريعي الثاني، فضلا عن الوزراء بحكم مناصبهم ومدة هذا المجلس أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع له[1] .

وقد حدد الدستور اختصاصات المجلس، فالقانون لا يصدر إلا اذا اقترن بإقرار المجلس الوطني وصادق عليه الأمير، أما الوظيفة السياسية للمجلس فتتمثل بحق توجيه السؤال إلى الوزراء أو رئيس الوزراء، وطرح موضوع عام للمناقشة، وتشكيل لجان تحقيق، وتقديم الاستجوابات، والاهم من ذلك هو إمكانية طرح الثقة بأحد الوزراء، أو الإفصاح بعدم إمكانية التعامل مع رئيس مجلس الوزراء[2] .

وقد أجريت الانتخابات عام ١٩٧٣، وبرزت خلال الانتخابات ثلاث كتل رئيسية هي: كتلة الشعب التي شملت الاشتراكيين والشيوعيين وبعض حركات القوميين العرب منها الجبهة الشعبية لتحرير

ج وعمان، وقد مثل هذه الكتلة داخل المجلس بنواب لهم تنظيمات وانتماءات لأحزاب عقائدية وحركات سياسية خارج البلاد والثانية كتلة دينية تكونت من ستة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شيعية ريفية، والثالثة كتلة الوسط المستقل التي ينتمي أليها سبعة عشر عضوا دون التزام أي اتجاه عقائدي أو حزب معروف [3]. ضم المجلس ثلاثين عضوا جميعهم من الذكور ممن لا يقل سن الواحد منهم عن

واحد وعشرين عاما، ورغم أن المرأة البحرينية باشرت حقها من قبل في اختيار أعضاء المجالس البلدية عام١٩٤٥،إلا أنها حرمت من هذا الحق في هذه الانتخابات[4]، كما تضمن المجلس ١٤ وزيرا معينا، بما فيهم رئيس الوزراء، واقتصر دور المجلس خلال سنته الأولى على استجواب الحكومة في المشاريع التي تبنتها في المجالات المختلفة دون سن وتشريع قوانين أخرى، إضافة إلى استماع عرائض المواطنين حول الخدمات العامة[5] . الا أن هذه التجربة الدستورية علقت عام ١٩٧٥، اثر صدور المرسوم الأميري في ٢٦-أب- ١٩٧٥ والذي يقضي بحل المجلس الوطني وكذلك إصدار أمر يتضمن الإعلان عن تأجيل انتخاب أعضائه لحين صدور قانون جديد للانتخابات، وإيقاف العمل بالمادة (٦٥) من الدستور، وغيرها من المواد التي تتعارض مع هذا الحكم، وعلى إن يتولى مجلس الوزراء، مع الأمير، السلطة التشريعية خلال الفترة اللاحقة وكان السبب الأساسي الذي فجر هذه الأزمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هو طرح الحكومة لقانون امن الدولة الذي يمنحها لها الحق في استجواب واعتقال أي طن يهدد امن الدولة من دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد وقد عارض المجلس مشروع القانون هذا لأنه يشكل قيدا على الحريات العامة للمواطنين، ويعطي صلاحيات واختصاصات واسعة للحكومة دون وجود ضمانات تصون الحقوق والحريات العامة، ولأنه صدر من دون أن يعرض على المجلس في حينه.وقد بقيت البحرين تحت رحمة هذا القانون لمدة تعدت ربع قرن وتحديدا إلى عام ٢٠٠١، ويمكن إن يضاف إلى ذلك عامل أخر ساهم أيضا في حل المجلس هو تقدم كتلة الشعب بمشروع قرار يقضي بسحب سلطات الأمير من التصرف بأراضي الدولة، واعتبر هذا المشروع تهديدا كبيرا لسلطات النظام وقوته في حينها[6].وبالمقابل أوضحت الحكومة إن حل المجلس يعود إلى أسباب أخرى غير تلك التي قدمتها المعارضة وهذه الأسباب هي[7] :

١. انعدام التعاون والتفاهم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .
٢. إن الحياة البرلمانية في البحرين أثبتت انها مضيعة للوقت، وان ٨٠ % من وقت المجلس يضيع في مناقشات الترف الفكري.
٣. نود فئات داخل المجلس الوطني أرادت فرض أفكار ووجهات نظر غريبة عن تفكير الشعب البحريني،ولا تنسجم مع طبيعته وبعيدة عن مشاكله الاجتماعية والاقتصادية اليومية .
٤. إن الديمقراطية التي تعيشها البحرين هي ديمقراطية مستوردة وليست معايشة لأوضاعها .

ولم يتم تحديد مدة معينه لإصدار قانون انتخابات جديد، كما لم يحدد موعد لعودة الحياة البرلمانية وإجراء انتخابات جديدة، وبرر المسؤولون ذلك بالقول ((لا نريد تحديد الوقت لان في ذلك

إلزام لنا، ومع هذا الإلزام قد تكون النتائج سيئة كما كانت، نحن نريد وقتا للوصول إلى حالة مناسبة حتى لأتكون هنالك أخطاء أخرى))[8] .

وقد ت عدة مطالب تنادي بعودة المجلس الوطني البحريني المنتخب الذي لم يستمر إلا بن، خاصة إن هذا المجلس قد تم اختيار أعضائه بشكل مباشر من قبل أبناء الشعب البحريني، وتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، إضافة إلى المطالبة بتفعيل العمل بمواد الدستور الخاصة ب والذي أصابها الجمود، مقابل إصدار القوانين في غياب المجلس الوطني من قبل الحكومة وامتلاكها سلطات واسعة في تقييد الحريات العامة دون مراقبة، ومن هذه القوانين، قانون القضاء المستعجل الذي صدر عام ١٩٨٤ الذي يسمح بأجراء محاكمات فورية للمتهمين في مدة لا تقل عن ٢٤ ساعة فقط، وكذلك القانون الخاص الذي صدر عام ١٩٨٩ الذي فرض قيودا كثيرة على نشاط الجمعيات الأهلية[9] . غير إن الحكومة لم تعر مثل هذه المطالب أهمية، بل أنها حملت أطراف خارجية أعمال العنف التي كانت تحدث في فترات متباعدة، في مقابل نفيها الطابع الطائفي لأحداث العنف، واعتمدت المعالجة الأمنية كأسلوب لمواجهة هذه الحالة التي عاشتها البلاد والتي امتد أمدها حتى عام ١٩٩٢[10] .

المطلب الثاني: مجلس الشورى كبديل عن المجلس الوطني عام ١٩٩٢

مع نهاية عام ١٩٩٢ وتزامنا مع موجة الإصلاحات التي شهدتها معظم دول مجلس التعاون الخليجيه، اعلن امير البلاد السابق الشيخ عيسى بن سلمان وبمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني للبحرين عن نيته انشاء مجلس للشورى . الا ان هذا الاعلان واجه عريضة موقعه من قبل (مائتي)شخص ب حاكم البحرين بأجراء انتخابات مباشرة لاختيار اعضاء المجلس الوطني وفقا لدستور عام ١٩٧٣ الذي يضمن حقوق المواطنين البحرينيين، إذ جاء في العريضة (ن المجلس الذي تتولى الحكومة انشاءه .... لا يتعارض مع مسؤوليات المجلس الوطني، لكنه في الوقت نفسه لايمكن ان يحل محله كسلطة تشريعية دستوريه)[11] . الا ان هذه المطالب لم تقف امام اصدار مرسوم اميري بتعيين ضاء المجلس الاستشاري في ١٩٩٢/١٢/٢٧ وعددهم ثلاثون عضوا، وحدد اختصاصاته بأبداء الرأي والمشورة في الأمور الاتيه[12] :

١. مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها للامير للمصادقه عليها واصدارها.
٢. السياسة العامه التي يعرضها عليه مجلس الوزراء .
٣. الخدمات والمرافق العامة .
٤. أمور اخرى يعرضها عليه مجلس الوزراء لاخذ رأيه بها .

٠٥ يحق للمجلس وبناء على اقتراح عشرة من اعضائه ان يقدم الى مجلس الوزراء اقتراح مشروعات القوانين او رغبات تدخل في اختصاصه.

وقد اختلفت مواقف القوى السياسية والاجتماعية والدينية من هذا المجلس : فمنهم من عارض بشدة واعتبره تجاوزا على دستور عام ١٩٧٣ كونه مجلسا معينا ولا يمتلك اية صلاحيات تشريعية ورقابة واضحة . والبعض الاخر وجد ضرورة قبول الامر الواقع والمشاركة بهذا المجلس كفترة مؤقتة، اما الاتجاه الاسلامي الفاعل في ذلك الوقت فلم يبد أي اهتمام حول الموضوع بقدر اهتمامه بشرعية نظام الحكم نفسه[13]، واخذت المعارضة تتوحد تجاه رفض وجود هذا المجلس، وكونت القوى السياسية المعارضة (الحركة الدستورية) التي ضمت ممثلين عن القوى القومية والديمقراطية والدينية، واستطاعات جمع ما يقارب (٢٥) الف توقيعا على عريضة سميت بـ (العريضة الشعبية) قدمت الى امير البحرين انذاك في تشرين الأول ١٩٩٤ الا ان السلطة رفضت تسلم هذه العريضة واهم ما جاء فيها[14]:-

٠١ اعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣، وعودة المجلس الوطني المنحل، واتاحة المجال امام الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير .

٠٢ توفير فرص عمل للمواطنين بعد ازدياد اعداد العاطلين عن العمل، وايجاد حل لمسالة العمالة الاجنبية .

٠٣ اطلاق سراح المعتقلين السياسين، والسماح للمعارضة بالعودة الى الوطن .

٠٤ اعطاء المرأة البحرينية حقوقها السياسية، والاستفادة من خبراتها وطاقاتها .

لد سبق تقديم العريضة موجة من احداث العنف واسعة النطاق شهدتها البحرين خلال تلك السنوات اثر اعتقال الحكومة لبعض كبار رجال الدين الشيعة (كالشيخ علي سليمان، والشيخ عبد الامير الجمري) لما لهم من نشاط ملحوظ في مسالة معارضة النظام وسياسته، والتي تزامنت مع خروج بعض الشباب البحريني من العاطلين عن العمل على شكل تجمعات حاولت الهجوم على مكاتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ثم ما لبثت ان تحولت الى مسيرات جماهيرية مؤيدة للمعارضة وقادتها[15]. وكان للمراة البحرينية دور ايضا في مسالة معارضة سياسة النظام ومحاولة الحصول على حقوقها السياسية، اذ اقدمت (ثلاثمائة)امراة بحرينية في تشرين الاول من عام ١٩٩٥ على رفع عريضة الى امير البلاد تطالبه بأيجاد حلول للاضطرابات السياسية في البلاد، واطلاق سراح السجناء، وان يكون لها دور في الحياة السياسية[16]. الا ان السلطة تجاهلت هذه العريضة، بل وارغمت (٩٠)امراة فيما بعد على سحب توقيعهن من هذه العريضة والا سوف يتم فصلهن من وظائفهن [17].

وفي محاولة لتحسين الاوضاع مع المعارضة وامتصاص الغضب الجماهيري الذي اندلع عام ١٩٩٤ كما ذكرنا واستمر الى عام ١٩٩٦، في مقابل ركود الحياة البرلمانية وعجز المجلس المعين عن مراجعة القوانين التي تصدرها الحكومة، اصدر الامير مرسوما يقضي بزيادة عدد اعضاء المجلس من ٣٠ الى ٤٠ عضوا من بينهم ١٨ وجها جديدا، اضافة الى توسيع صلاحياته في ابداء الرأي والمشورة فيما يحيل اليه مجلس الوزراء، وانشاء لجان مختصة للمناقشة [18] .

المطلب الثالث: الوعود بعودة الحياة البرلمانية

بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة الحكم خلفا لوالده عام ١٩٩٩، بدات وتيرة الاصلاحات تتسارع في البحرين وخاصة فيما يتعلق بجانب أرضاء المعارضة ومحاولة ايجاد حلول مناسبة للتخلص من حالة التوتر المستمرة بين المعارضة والحكومة بسب تعطل الحياة البرلمانية، وعدم اعتماد دستور عام ١٩٧٣ كأساس لحل هذه المشاكل . وقد بدأ الامير الجديد اصلاحاته بشكل تدريجي، إذ اقدم في عام ٢٠٠٠ على تعيين اعضاء جدد في مجلس الشورى بمن فيهم غير المسلمين :يهودي، ومسيحي، وبحريني من اصل هندي، اضافة الى اربع نساء، كما اقدم الامير على الغاء قوانين الطوارئ المعمول بها منذ عام ١٩٧٤، والتي كان لها وقع سيئ على المواطن البحريني، ومن جملة اصلاحاته ايضا الاعفاء عن اكثر من ٩٠٠ سجين ومنفي مما ساعد على عودة الكثير من الشخصيات البارزة في المعارضة[19] . فقد مثل عبد الرحمن النعيمي (الجبهة الشعبية لتحرير البحرين)،ومنصور الجمري (الناطق بأسم حركة احرار البحرين) وهو ابن الشيخ (عبد الامير الجمري) اهم الرموز الدينية للمعارضة الشيعية، مقابل ضمور بعض اسماء احزاب المعارضة في الخارج وحلت محلها اسماء وأليات جديدة للعمل السياسي في داخل البحرين .[20] كما وعد الامير الكثيرين من لا جنسية لهم بمنحهم الجنسية واغلبهم من (الشيعة) الذين لا دولة لهم، وقرر تعويض الذين هم موظفي الدولة والذين احتجزوا سابقا في احداث العنف التي نشبت في بداية تسعينات القرن العشرين من دون محاكمة[21] . وكان اهم ما قام به الامير هو وعده بعودة الحياة البرلمانية المعطلة منذ عام ١٩٧٥، وذلك في مبادرته الاصلاحية التي اعلن عنها في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٠، ففي خطاب افتتاحه لمجلس الشورى في ٣ تشرين الاول ٢٠٠٠ دعا الامير الى (حوار وطني تكون نتيجته وضع المبادئ التي تعزز النمو والازدهار لانطلاقة جديدة للبلاد)[22] .

وفي ٢٢- تشرين الثاني – ٢٠٠٠ تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا لاعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، وضمت اللجنة ٥١ عضوا مثلوا العديد من فئات تمع، الا ان البعض وجد ان الطابع الحكومي قد غلب عليها [23]، تضمن الميثاق الذي تم التوصل اليه والمكون من سبعة فصول تدعو الى

تحويل البحرين الى ملكية دستورية، وانشاء هيأة تشريعية من مجلسين : يتم اختيار مجلس الشورى بالتعيين من جانب الامير، والمجلس الاخر نيابي يتم اختيار اعضائه بالانتخاب المباشر، ويؤكد الميثاق على نظام الحكم ديمقراطي، السيادة فيه للشعب وهو مصدر السلطات جميعا، كما يؤكد الفصل بين السلطات، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحق الشعب في المشاركة في الشؤون العامة .وقد تسلم الامير الميثاق الوطني في ٢٣ كانون الثاني من العام نفسه واصدر الأمر الاميري رقم (٨) بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني وتم التصويت عليه في يومي ١٤-١٥ شباط ٢٠٠١ بأغلبية كبيرة بلغت ٩٨% وبموافقة شعبية مرتفعة وبمشاركة النساء البحرينيات ايضا[24] . رغم ان الامر الاميري القاضي بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لاعداد مشروع الميثاق، قد نص في مادته سة على ان يعرض مشروع الميثاق على مؤتمر شعبي عام تمثل فيه كافة شرائح وفئات المجتمع لاقراره، وقد فسر هذا التعديل على اساس ان الامير قد اراد خلق اجماع حول الميثاق يمكنه من كسب التاييد المطلوب لسير عملية التغيير[25] . وفي الذكرى الاولى للاستفتاء اصدر الشيخ حمد مراسيم تعيد العمل ببنود دستور ١٩٧٣ المعلقة وادخل تعديلات عليها في ضوء التغييرات التي وردت في الميثاق ووضعها موضوع التنفيذ وهو ما يعني، عمليا، اصدار دستور جديد[26] .الا ان اللجنة المكلفة بوضع مشروع التعديلات الدستورية، رأت ان دستور عام ١٩٧٣ قد حدد اشتراط تعديل أي حكم من امه موافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني، وان يصادق الامير على التعديل . بما ان المجلس الوطني قد حَل بالامر الاميري المرقم (١٤) في ٢٦ اب ١٩٧٥ والذي اصبح غير موجود من الناحية الدستورية، كما لا يمكن اجراء الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس الجديد ليتولى تعديل الدستور، واتباع اجراءات التعديل، وذلك وفق التعديلات التي وردت في الميثاق قد اصبح لس الوطني يتألف من مجلسين نيابيين، ومشاركة المرأة في الانتخابات، فلا يمكن اتخاذ هذه الاجراءات قبل تعديل الدستور لتنظيم كيفية اختيار المجلسين، وتحديد اختصاصاتها وغيرها من الامور . أي ان الطريق الوحيد لتعديل الدستور هو ان يتم بارادة اميرية خالصة (أي بالمراسيم التي اصدرها الامير)، على اعتبار ان لجنة وضع مشروع الميثاق والشعب الذي وافق عليها قد عهد الى امير البلاد اذ ما يراه مناسبا من اجراءات للاخذ بما جاء به الميثاق، وتعديل الدستور وبذلك تعدها وكانها صدرت عن الارادة الشعبية، ومن حق السلطة التسريعية بعد عودة الحياة البرلمانية في ظل التعديلات التي ستجري على دستور ١٩٧٣ ان تقترح اجراء تعديلات اخرى او تعديل ماتم من تعديلات وفقا للاجراءات التي ينص عليها الدستور بعد التعديل[27]. الا ان المعارضة اعترضت على الطرق التي تمت بها التعديلات لان الملك قد اجراها من جانب واحد وهو ما يعد مخالفا لاحكام دستور عام ١٩٧٣

والتي تنص على عدم جواز اجراء اي تعديل والمصادقة عليه في غياب البرلمان .كما اعترضت ايضا على جوانب اخرى تخص بقاء معظم السلطات بيد الامير، بما في ذلك السيطرة التامة على الحكومة، وحقه في اعفاء رئيس الوزراء، وحل البرلمان (لاسباب وجيهة) او في الحالة الطارئة[28]، و انتقدت لمعارضة ايضا الدور التشريعي المباشر للمجلس المعين ومنحه الافضلية على المجلس المنتخب، اذ ان رئيس المجلس المعين يصبح في هذه الحالة رئيس المجلس الوطني بغرفتيه . وقد ردت الحكومة على هذه الانتقادات بالقول ان لهذا المجلس ضرورة كونه يضمن مشاركة شخصيات عامة و خبرة، وعلى درجة من الدراية والمعرفة في عملية صنع السياسات[29].

وكانت البحرين قد شهدت نتيجة حالة الاصلاحات التي عرفتها مع بداية القرن العشرين نشوء حوالي عشرين جمعية مختلفة الاتجاهات ومتعددة الاهداف من بينها خمسة عشر جمعية ذات طابع سياسي، وقد تأسست تلك الجمعيات بموجب المرسوم رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ الخاص بالجمعيات والاندية الاجتماعية والهيئات العاملة في ميدان الشباب والرياضة، بعد ان تم تجميد المادة (١٨) منه التي كانت تحظر على الجمعيات العمل في المجال السياسي*. ومن ابرز الجمعيات السياسية التي اثبتت فاعليتها في الحياة السياسية البحرينية هي :

أولا : الجمعيات السياسية المعارضة [30] :

١- جمعية الوفاق الوطني الاسلامي : والتي تعد اكبر الجمعيات السياسية واهمها في البحرين . تأسست هذه الجمعية في ٧ تشرين الثاني عام ٢٠٠١، ومقرها المنامة، وتاريخيا تعد هذه الجمعية وريثة (حركة احرار البحرين) التي كانت وراء التحركات المطالبة بعودة الحياة البرلمانية، والتي استمرت من عام ١٩٩٤و حتى العام ١٩٩٦ .

٢- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد): تشكلت في عام ٢٠٠١ وتعتبر اول جمعية سياسية اعلنت رسميا في البحرين، وذلك في سبتمبر في عام ٢٠٠١ وتعد من الناحية التاريخية امتداد (للجنة الشعبية في البحرين)(يسار) واصبحت تضم ائتلاف من اليسار والقوميين والمستقلين.

٣- جمعية العمل الاسلامي (أمل) : تأسست في ٦ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢ ومقرها المنامة، وهي (شيعيه) تمثل تيارا تأسس في اواخر السبعينات يعرف (بتيار الشيرازيين) نسبة الى المرجع الديني اية الله محمد الشيرازي وهي امتداد (للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) التي اتهمت بالضلوع في محاولة الانقلاب عام ١٩٨١[31]، وقد بلغ عدد اعضائها المؤسسين لها ٤١٠

عضوا بينهم ٦٠ سيدة، وتعد جمعية الوفاق الاقرب، من حيث الفكر والمنهج السياسي، لجمعية العمل الاسلامي.

٤- جمعية التجمع القومي الديمقراطي : وهي تمثل تيار العلمانيين في البحرين، تأسست في ٣ نيسان ٢٠٠٢ وبلغ عدد اعضائها المؤسسين ١٠١ عضو بينهم ٢٠ سيدة، ومقرها المنامة .

٥- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي : تأسست هذه الجمعية عام ٢٠٠١ وهي تمثل تيار اليسار في البحرين، وتعتبر امتداد لجبهة (التحرير الوطني)، وتعد اول حزب شيوعي في منطقة الخليج عام ١٩٥٥، ، وهي جمعية مفتوحة ولا تحمل أي صفة طائفية، واعضاؤها من السنة والشيعة.

٦- جمعية الوسط العربي الاسلامي : تضم تيارا ناصريا ينشط في البحرين، لكنها تضم اسلاميين ايضا.

ثانياً : الجمعيات الاسلامية السنية[32] :

١- جمعية المنبر الوطني الاسلامي : تمثل الذراع السياسي لجمعية الاصلاح (اخوان مسلمون) التي نشات في اواخرالاربعينات، تأسست في ١٣ اذار ٢٠٠٢ ومقرها مدينة المحرق .

٢- جمعية الاصالة :الذراع السياسي لجمعية التربية الاسلامية وتمثل التيار السلفي في البحرين، تأسست في ٧ ايار ٢٠٠٢، بلغ عدد اعضائها المؤسسين ٢٤٠ عضوا من بينهم (٢٢) سيدة ومقرها مدينة المحرق .

المطلب الرابع: التجارب الانتخابية بعد عودة الحياة البرلمانية

في اعقاب الوعود التي قطعتها الحكومة البحرينية على نفسها بعودة الحياة البرلمانية وتمثل هذا بالوعود التي قطعها ملك البحرين على نفسه بان يعمل على اعادة الحياة السياسية والبرلمانية وان ينظم انتخابات شهدت البحرين ثلاث تجارب انتخابية بعد عودة الحياة البرلمانية فيها اولها عام ٢٠٠٢، والثانية عام ٢٠٠٦، واخرها عام ٢٠١٠. كل واحدة من هذه التجارب لها ايجابياتها وسلبياتها، وسنحاول من خلال الصفحات الاتية معرفه ماتتميز به كل تجربة انتخابية عن التجربة الاخرى

اولا : التجربة الانتخابية الأولى ٢٠٠٢

شهدت البحرين اول انتخابات تشريعية بعد تعطيل الحياة البرلمانية فيها لفترة سبعة وعشرين عاما، وقد اجريت تلك الانتخابات على جولتين في ٢٤- ٣١ تشرين الاول من عام ٢٠٠٢، افس فيها مئة واربعه وسبعون مرشحا بينهم ثمانية نساء على مقاعد المجلس الاربعون، وهي اول انتخابات تحصل فيها المراة البحرينية على حق التصويت والترشيح، بموجب قانون تنظيم الانتخابات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢، الذي اصدره الملك (حمد بن عيسى ال خليفة) والذي بموجبه يحق لجميع

البحرينين، رجالا ونساء، ممن تجاوز الواحد والعشرين سنة التصويت في الانتخابات العامة، ويحظى بالحق نفسه مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي المقيمون وغير المقيمين اذ كانوا يملكون عقارات في البحرين [33].

وكانت السلطات البحرينية قد واجهت في حينها عدة عقبات بشان مواضيع عديدة قادت الى مقاطعة بعض الجمعيات السياسية لتلك الانتخابات، وسعت الحكومة البحرينية الى مواجهة البعض من تلك العقبات بعد ان واجهت انتقادات عديدة لمحاولتها اعادة رسم خريطة الدوائر الانتخابية للتقليل من تأثيرات الاغلبية الشيعية في معظم مناطق البحرين او حتى محاولة الغائها[34].

بعد نجاح جمعية الوفاق الوطني الاسلامية الشيعية في ايصال معظم مرشحيها الى المجالس البلدية في الانتخابات البلدية التي اجريت في ٩- ٦ ايار ٢٠٠٢، فيما فشل الليبراليون واليساريون من الفوز بأي مقعد*،وقد عبر الشيعة عن استيائهم بقولهم "ان الحكومة توظف الورقة الطائفية وتحاول اخراج العملية الديمقراطية عن مسارها بالتلاعب بالدوائر الانتخابية [35].

لذلك قرر الملك، وسعيا منه الى تهدئة الاجواء، اعفاء افراد قوات الدفاع البحرينية، والحرس الوطني والشرطة والاجهزة الامنية من حقهم في الانتخابات، وبذلك ازيح عن مسرح الانتخابات ما يناهز خمسة عشر الف مقترع سني[36].

الى انه من جانب اخر لم تستطع الحكومة الاستجابة لمطالب الجمعيات التي قاطعت الانتخابات في تلك الدورة الانتخابية بعد احتجاجها على منح مجلس الشورى المعين حق تعطيل أي ع يصدر من المجلس الاخر المنتخب وهو مجلس النواب في حالة عدم موافقة الحكومة عليه، ويمكن تحديد الجمعيات التي صدرت عنها تلك المعارضة بالاتي : جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية العمل الاسلامي . وعرفت هذه الجمعيات بأسم (جمعيات المقاطعة الاربع) . وقد ارسلت هذه الجمعيات رسالة الى الملك طالبته فيها باعادة العمل بدستور ١٩٧٣. وبالمقابل اعلنت احدى عشرة جمعية سياسية تمثل غالبيتها تيارات اسلامية سنية عزمها المشاركة في الانتخابات وكانت ابرز تلك الجمعيات :جمعية الاصلاح، فضلا عن تيارات قريبة من الحكومة، و جمعية المنبر القومي الديمقراطي (يسار) رغم تحفظ هذه الجمعية على التعديل الدستوري[37] . وقد اسفرت الانتخابات عن فوز التيار الاسلامي بتسعة عشر مقعدا، منهم سبعة مقاعد لجمعية المنبر الوطني الاسلامي، وسبعة مقاعد للسلفيين، واربعة مقاعد لجمعية الرابطة، اضافة الى مقعد اخر حصل عليه مرشح ينتمي الى جمعية الميثاق العمل الوطني .وفاز المستقلون بثمانية عشر مقعدا، فيما حصل على المقاعد الثلاثة المتبقية التيار الليبرالي واليساري، اما

عن التوزيع الطائفي فقد حصل السنة على ثمانية وعشرين مقعدا، وحصل الشيعة على اثنى عشر مقعدا[38] . واستكملت البحرين مؤسساتها التشريعية في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢ باصدار قرار يقضي بتعيين اربعين عضوا في مجلس الشورى، توزعوا على الشكل التالي :ست نساء، وخمسة عسكريين، وثلاثة اعلاميين، ورئيس جمعيتين سياسيتين،واعيد تعيين عضويين من الاقليات المسيحية واليهودية، واثنين من المصرفيين، ومسئولين حكوميين سابقين، كما ضم المجلس ولأول مرة ثلاثة اعضاء من العائلة الحاكمة، وقد احتل رجال الاعمال ربع مقاعد المجلس[39] . وتوزع نشاط المجلس الوطني في دورته بين مناقشة واقترح قوانين تخص قضايا مهمة جديدة، وحدثت خلافات بين المجلس وبين الحكومة بسبب عدم تجاوب الاخيرة مع اقتراحات المجلس في بعض القضايا، كرفض الحكومة البحرينية في ٢٦ اذار ٢٠٠٦ اقرار قانون الذمة المالية بأسم (من اين لك هذا) الذي اقره مجلس النواب والذي يشمل بموجبه رئيس واعضاء مجلس الشورى والنواب والبلديات، فضلا عن الوزراء والوكلاء، والوكلاء المساعدين، وقد بررت الحكومة رفضها هذا بأنه لا ضرورة لتشريع مثل هذا القانون طالما ان هناك قانون للعقوبات[40] . فضلا عن مناقشة المجلس مشاريع قوانين اخرى تخص الحريات العامة كمشروع قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر مع الاخذ بمبدأ الغاء الرقابة المسبقة على الصحف والمطبوعات، والتأكيد على حرية الصحافة والتعبير واستقلالية المؤسسات الصحفية[41]. كما قدم اقتراحا لتشريع ، السياسية، والف النواب لجنة للتحقيق في انهيار صناديق التقاعد التي تديرها الحكومة، وقدمت اللجنة في كانون الثاني من عام ٢٠٠٤ تقريرا يضم معلومات عن فساد الموظفين الكبارفي الصناديق مما دفع النواب الى استجواب وزراء المالية والعمل ووزير الدولة في هذا الشان .وفي المقابل حاول مجلس الشورى تأكيد دوره في النظام السياسي والعملية التشريعية، اذ حث وسائل الاعلام على اداء دور اكبر في عملية ارساء الديمقراطية، وطلب من الحكومة وضع خطة وطنية استراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في السنوات العشرين المقبلة، وانشاء مكتب رقابة مالية للمساعدة في محاربة الفساد، ومكتب رقابة ادارية للتأكد من صحة النظم الادارية وقانونيتها وتوافقها مع معايير الجودة الدولية[42] . هذا الوضع الذي عاشه المجلس في بدايات دورته الاولى جعلت البعض يصفه بالضعف طالما انه عجز عن اقرار أي قانون خلال السنة الاولى من مباشرته لمهامه، فوفقا لتقرير الشرق الاوسط رقم (٤٠) لشهر ايار ٢٠٠٥ ذكر ان بعد مرور اربع سنوات على اعلان الشيخ حمد خطة اصلاحية شاملة الا ان "تجربة البحرين الليبرالية الهشة مهددة بالجمود او الانحلال، فتداخل النزاع السياسي والاجتماعي مع التوترات الطائفية يولد مزيجا قابلا للاشتعال، واذ لم تتخذ الحكومة خطوات عاجلة للتعامل مع المشاكل الاجتماعية الحادة في الدولة... فان البحرين التي يروج لها في الاغلب بأنها

نموذج الاصلاح العربي، يمكن ان تشهد اوقاتا عصيبة [43] . لذا كان لزاما على السلطة في البحرين وهي تواجه مثل هذه الضغوط الصعبة، الداخلية والخارجية، بخصوص اصلاح الاصلاح الذي بدأته، في ابداء نوع من المرونة والحوار مع الفئات المعارضة لسياساتها تلك .لكن مثل هذا الامر لم يحدث وانما ازدادت حدة المواجهات والخلافات مع المعارضين لسياستها ولمنهجها الاصلاحي، مما جعلها تقدم على اعتقال بعض الناشطين في حقوق الانسان منهم (عبد الهادي خواجه) بعد ان انتقد بشكل علني رئيس الوزراء وهو (عم الملك) في ذلك الوقت، كما اقدمت على اغلاق مركز البحرين لحقوق الانسان الذي يترأسه مما دفع الى مزيد من الاحتجاجات بين صفوف المعارضة ومزيد من التظاهرات في الشوارع في عام ٢٠٠٤ هذه الاجراءات الحكومية دفعت بالمعارضة الى اتباع اساليب جديدة للوصول الى غاياتها منها : اقدمت في شباط من العام نفسه على ارسال عريضة الى الملك تدعو فيها الى اعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ الخاص بعمل السلطة التشريعية، وسعت الى تنظيم مهرجانات سلمية وارسال شخصيات الى الدول الغربية والالتقاء بالمشرعين ومنظمات الحقوق لشرح حالة البحرين السياسية. الا ان الحكومة وجدت ان تلك الوسائل والممارسات اغلبها قد دعمت من جهات اجنبية فاعلة [44] .

ثانيا: التجربة الانتخابية الثانية عام ٢٠٠٦

شهدت انتخابات هذه الدورة التي اجريت في ٢٠ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦[45] مشاركة الجمعيات التي سبق لها وان قاطعت انتخابات عام ٢٠٠٢، وقد بلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات الى (٢٠٧) مرشحا بينهم ثمانية عشر مرشحة، واستطاعت سيدة بحرينية وهي (لطيفة الكعود) من الوصول الى مقاعد مجلس النواب الا انه عن طريق التزكية، وبذلك تعد اول خليجية تدخل المجلس النيابي لبلدها* . ووصلت نسبة الناخبين في هذه الانتخابات الى نحو ٧٢% في ظل محاولة الحكومة البحرينة ابعاد كل الاتهامات عنها حول وجود نية لتزوير الانتخابات بعد ان واجهت اتهامات عديدة كالاتهامات التي اطلقها المستشار السياسي لمجلس الوزراء (صلاح البندر) وهو بريطاني من اصل سوداني عن وجود مخالفات في هذه الانتخابات وان الحكومة تدفع اموالا لاشخاص لتقويض تيارات المعارضة الشيعية، مما دفع الحكومة الى طرده خارج البلاد[46] . وفي المقابل سعت قوى وجمعيات المعارضة الى اتخاذ عدد الاجراءات والنشاطات التي من شأنها احاطة سير العملية الانتخابية بالرقابة اذ طالب الامين العام لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية (التيار الرئيسي وسط الشيعة) الشيخ (علي سليمان) والذي قاطع انتخابات ٢٠٠٢، بأجراء انتخابات نزيهة وشفافة محذرا من انه "اذا نجحت القوى المحافظة والمستفيدة من الاوضاع الفاسدة في افشال العملية الاصلاحية،فأن البلاد

ستشهد مزيدا من المشكلات، ومزيدا من الاحتقان[47] . وسعت الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات لاظهار نزاهة وشفافية الانتخابات، وعدم التدخل في سير العملية الانتخابية فقامت بنقل ادارة الانتخابات والاستفتاء الى دائرة الشؤون القانونية لتصبح هيأة مستقلة عن اجهزة الدولة بعد ما كانت تتبع الجهاز المركزي للمعلومات، وبذلك يصبح ادارة اية انتخابات اواستفتاء من قبل جهة قضائية مستقلة استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية، فضلا عن اقدام الحكومة على الغاء التصويت عن طريق البريد الالكتروني[48] . فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن سيطرة الكتل الاسلامية الشيعية والسنية، فيما تراجع ممثلو التيارات الليبرالية واليسارية . وقد حصلت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية على ١٧ مقعدا من مقاعد المجلس لتصبح اكبر كتلة في البرلمان، وتلتها كتلة تحالف جمعية المنبر الوطني وجمعية الاصالة الاسلامية بـ١٢ مقعدا، فيما حصل المستقلون على عشرة مقاعد[49]. اما الجناح الثاني للسلطة التشريعية المتمثل بمجلس الشورى المعين من قبل الملك، فقد اعلن عن تعيين عناصر جديدة من مختلف التيارات والطوائف البحرينية مثل الاعلان عن تعيين بحرينية يهودية (هدى عزرا نونو) من بين اعضاء المجلس، وكذلك زيادة عدد النساء في المجلس الذي وصل الى عشرة سيدات[50]. وبذلك سعت الحكومة البحرينية وبوسائلها الاصلاحية ان تكسب عددا كبيرا من معارضيها في الداخل والخارج، وتعد انتخابات عام ٢٠٠٦ نقطة تحول مهمة في تاريخ علاقة المعارضة بالحكومة البحرينية، خاصة بعد ان حصلت جمعية الوفاق الاسلامية المعارضة على سبعة عشر مقعدا من مقاعد المجلس الاربعون.

ثالثا: انتخابات عام ٢٠١٠ واثرها في قيام الانتفاضة الشعبية

حصل في البحرين قبل الانتخابات عدة تطورات على صعيد علاقة الحكومة بالمعارضة، منها قيام الملك في نيسان من عام ٢٠٠٩ بأصدار عفو عن اكثر من ١٧٠ سجينا بتهمة تعريض الامن القومي للخطر بما فيهم (٣٥) شيعيا بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، ومن جانب اخر القت اجهزة الامن في اب من عام ٢٠١٠ القبض على احد الرموز الشيعية مع ثلاثة ناشطين في مجال حقوق الانسان فيما عرف بقضية الخلية الارهابية التي اعلن عنها في ذلك الوقت.ووجهت اجهزة الامن الى هؤلاء الاربعة تهمة انشاء منظمة تهدف الى تقويض امن البلاد والتحريض على اعمال العنف وممارسة الارهاب، مما كان لهذا الحادث الاثر الاكبر على الانتخابات قبيل حدوثها بثلاثة اشهر .وقد ازدادت حدة المصادمات بين قوات حفظ النظام والمحتجون في المناطق الفقيرة ذات الاكثرية الشيعية، مما دفع الى احتجاز اكثر من عشرين شخصا واتهامهم بالمساس بالامن الوطني ومحاولة تغيير الحكم بوسائل غير مشروعة، وذلك بالاستناد الى قانون مكافحة الارهاب الذي اقر عام ٢٠٠٦. فضلا عن ذلك فقد

اقدمت الحكومة على تضييق على بعض المنابر الاعلامية ومنظمات المجتمع المدني المنتقدة للسياسة الرسمية، مما اثار مخاوف المعارضة* واعتبر البعض ذلك مؤشرا على ان البحرين تتجه للعودة الى السلطوية التقليدية بدلا من السلطوية التنافسية التي بدات تتجه نحوها بشكل تدريجي مع بداية القرن الواحد والعشرين[51] . هذه الامور بمجملها بالاضافة الى عوامل اخرى تتعلق بسير العملية الانتخابية ومراقبتها والدوائر الانتخابية وتوزيعها كانت محل انتقاد وتخوف من قبل بعض الجمعيات السياسية والشخصيات المعارضة التي اعلنت في اكثر من مناسبة عن عدم نيتها المشاركة في الانتخابات التي حدد موعد اجرائها في تشرين الاول من عام٢٠١٠ خاصة انه لم يلوح في الافق النية من قبل الحكومة تغيير بعض الممارسات والقواعد الانتخابية، التي اصبحت محل اتهام المعارضة بعدم حياديتها وبالتالي عدم نزاهة الانتخابات التي ستجري سواء البرلمانية منها او البلدية والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٦ تحدث بشكل متزامن . ن هذه الممارسات التي عدتها المعارضة مؤثرة بشكل كبير على نتائج الانتخابات هي مسألة التوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية التي لا تزال على ما هو عليه، فالسلطة تبدو غير عازمة على تغيير الدوائر الانتخابية او الغاء (المراكز العامة العشرة)، والتي تعرف بـ(مراكز الاقتراع العامه)، اذ اكثر ما يقلق المعارضة هو امكانية حصول التزوير في هذه المراكز المثيرة للجدل،وهي التي تضيفها الحكومة الى المراكز الاربعين الموزعة على خمسة محافظات، وامكانية استغلال السلطة لتلك المراكز لترجيح كفة الميزان لفئة على حساب فئة اخرى خاصة اذ علمنا ان هذه المراكز هي غير مرتبطة بدوائر معينة وتتيح لاي ناخب التصويت بغض النظر عن الدائرة التي ينتمي اليها، وقوائم الناخب في هذه المراكز تتضمن فقط اسم الناخب ورقم بطاقة الهوية من دون ذكر عنوان إقامته، وذلك وفق العمل بالبطاقة الذكية المستخدمة في انتخابات تلك السنة[52]. وهكذا تصبح سالة المراكز العامة اكثر حساسية بالنسبة للمعارضة وللمستقلين ايضا مع تحول المجنسين إلى كتلة انتخابية مهمة اذ يقدر عددهم بعشرات الاف وهم محسوبون على فئة دون غيرها، فيتم وضعهم في دوائر معينة او يتم توجيههم إلى المراكز العامة للتصويت الى مرشحين الموالاة ضد مرشحي المعارضة[53]. ولذلك يجد بعض المعارضين ان تلك المراكز كانت السبب في إسقاط مرشحي بعض الجمعيات خلال انتخابات عام ٢٠٠٦، ويجدون ان من الضرورة ان يتم توزيع هذه المراكز في دوائر معينة وبشكل مدروس، خاصة وان عملية فرز الأصوات في تلك المراكز تجري في مركز اللجنة العليا التابعة لوزارة العدل، وبعيدا عن كل رقابة، كما ان النتائج يتم الاعلان عنها بعد ساعات من اعلان نتائج صناديق الدوائر الاربعين الاساسية[54] . وترد الحكومة على تلك الاتهامات وعلى لسان الشيخ (خالد بن علي ال خليفة) رئيس اللجنة العليا للانتخابات، ان المراكز العامة جاءت من باب الرغبة في

وجود مراكز فرعية للتصويت مؤكدا ان هذه المراكز "لجميع دوائر البحرين، وانشأت بموجب القانون بهدف التسهيل على المواطنين للوصول الى صناديق الاقتراع والادلاء باصواتهم ولكل شخص الحق في الاعتراض على أي شخص يقترع وهو غير بحريني او غير مسجل، او يقترع اكثر من مرة وان هناك ضمانة تتمثل بمحكمة الاستئناف العليا التي تقدم اليها الطعون[55] . ومن الامور الاخرى التي اثارت احتجاجات المعارضة حول الدوائر الانتخابية هي مسالة عدم التجانس بين الكثافة السكانية والتصويت في الدوائر الانتخابية. ففي الوقت الذي توجد فيه دوائر تحتوي على ٥٠٠ ناخب، فأن هناك دوائر اخرى يصل عدد الناخبين فيها الى ١٨ ألفا، بالاضافة الى الاتهامات المستمرة للحكومة بسعيها الى تغيير التركيبة الديمغرافية في البلاد عبر مايسميه البعض التجنيس السياسي للكثير من العرب السنه سواء من سوريا او السعودية او مصر او الاردن او اليمن لموازنة الفجوة السكانية مع الاغلبية الشيعية. اضافة الى ذلك تظهر لنا مسألة اخرى تقلق المعارضة الا وهي (تصويت العسكريين)،اذ تراها جهات المعارضة ان الحكومة توجه العسكريين للتصويت الى مرشحيين محسوبين عليها ضد مرشحي المعارضة[56] ، فالبعض يرى ان هنالك "تزويراً لاصوات العسكريين في الانتخابات، و ان اصوات العسكريين يتم توجيهها بأتجاه معين[57] . من جهة اخرى تبرز لنا مسألة غياب الرقابة الدولية في الانتخابات وهي موضوع تثيره المعارضة بين فترة واخرى . فبينما اكدت الحكومة في اكثر من مناسبة انها اتخذت الاجراءات اللازمة للحيلولة دون حصول أي تزوير، وانها ترفض وجود مراقبين من خارج البحرين، وتعد الفكرة انتقاصا للسيادة وتعهدت بضمان الشفافية من خلال ٣٧٩ مراقبا محليا يعملون تحت اشراف اللجنة الوطنية العليا لسلامة الانتخابات،وسمحت لـ (٥) جمعيات محلية من مؤسسات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات وهي : الجمعية البحرينة للشفافية، جمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان، الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، جمعية حوار، المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بينما رفض الطلب الذي تقدم به كل من المعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الجمهوري الدولي الاميركيين، والمفوضية الاوربية للانتخابات ووزيرة الخارجية الاميركية السابقة مادلين اولبرايت الى رئيس اللجنة العليا للانتخابات على اساس ان الخبرات المحلية هي كفيلة بمراقبة الانتخابات[58] . الا ان اطرافا عديدة داخل البحرين بينهم مراقبون بحرينيون يرون ضرورة وجود مراقبين اجانب وعرب من منطلق ان البحرين جزء من المنظومة الدولية وان المراقبين الدوليين سيساهمون في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية وهذا ما اكده استاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين الدكتور باقر النجار بالقول "كان يمكن لوجودهم (المراقبين الدوليين) ان يضيف الكثير الى تجربة البحرين في العمل الديمقراطي ...وهذا لا ينقص من

موضوع السيادة بل العكس ...حتى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والدول الاوربية تنظم انتخاباتها بحرية وانفتاح على العالم اجمع[59] .

ان ما اتسمت به هذه الانتخابات هو انها لم تشهد مقاطعة القوى الرئيسية لها مثلما حدث في انتخابات٢٠٠٢، بل عدها استمرارية لانتخابات ٢٠٠٦، اذ شارك في هذه الانتخابات خمسة تيارات رئيسية هي : جمعية الوفاق الوطني (اسلاميون شيعة)،وجمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد (يسار قومي)، وجمعية المنبر (يسار)، وجمعية الاصالة الاسلامية (سلفيون)، وجمعية المنبر الوطني الاسلامي (اخوان مسلمين)، فضلا عن المرشحين المستقلين في حين قاطعت الانتخابات بعض القوى السياسية المعارضة، مثل حركة احرار البحرين (شيعية) التي تتخذ من لندن مقرا لها، وحركة (حق) وهي غير مرخصة تأسست اثر انشقاق في جمعية الوفاق الوطني الاسلامية وتضم ناشطين شيعة وبعض المعارضين (خليط سياسي) ويترأسها المعارض حسن مشيمع[60] الذي واجه اتهام من السلطات مع القيادي الاخر عبد الجليل السنقيس الضلوع في مؤامرة لتغيير نظام الحكم بوسائل غير مشروعة، و جمعية العمل الاسلامي، وتيار الوفاء الاسلامي، وهي حركات لا تمتلك قواعد شعبية واسعه[61] . اما بخصوص البرامج التي طرحها المرشحون فهي تبدو في هذه الانتخابات قد تصاعدت فتركزت الاهتمامات بقطاع الخدمات واعباء الحياة اليومية مقابل تراجع اولويات السياسة، اذ ركزت البرامج التي طرحها المرشحون بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية على الملفات المعيشية والخدمية، كالاسكان والرعاية الصحية ورفع معدلات الاجور وتقليص البطالة وتحسين العملية التعليمية والاهتمام بالشباب والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والاهتمام بالمتقاعدين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الاجنبية اضافة الى الاهتمام بموضوع صون الوحدة الوطنية، فضلا عن ذلك تجددت المطالبات بالعودة الى دستور عام ١٩٧٣ وخاصة الفقرة التي تتعلق بانتخاب ثلثي اعضاء المجلس النيابي والثلث المتبقي هم من الوزراء بحكم مناصبهم، والدعوة الى اصلاح الدوائر الانتخابية وتقليصها من اربعين دائرة الى خمس دوائر بحيث ان الناخب يمكنه انتخاب اربعة مرشحين بدلا من ان ينتخب مرشحا واحدا، وهذا ما يزيد من فرص المستقلين والنساء في الوصول الى المجلس النيابي[62] .

ووقد تباينت الجمعيات في مسألة اصدار البرامج الانتخابية فمنهم من اصدر برامج متكاملة وشعارات مركزية لحملتهم الانتخابية كما هو الحال في جمعية الوفاق الاسلامية (ديرتنا نحميها)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي وعد (الوطن امانة..وبسنا فساد)، والمنبر الديمقراطي (البديل الديمقراطي..شاركونا الامل)، بينما اكتفت الجمعيات الاخرى بنقاط عريضة لبرامجها وشعارات خدماتية ودينية وعرض اهم الانجازات خلال الدورة الانتخابية السابقة، اما المرشحين المستقلين فيلاحظ عدم وجود برامج

متكاملة وانما شعارات انتقائية حسب توجهات المرشحين[63]. اجريت الانتخابات في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٠ وكانت الجولة الثانية يوم ٣٠ تشرين الاول ٢٠١٠، بينما اجريت الجولة الاولى لاختيار ٣٥ نائبا من بين ١٣٩ مرشحا نيابيا بينهم ٨ نساء وذلك بعد فوز ٥ مرشحين بالتزكية*. وهو ما يشكل ١٢.٥% من عدد اعضاء مجلس النواب وهي ظاهرة تكاد تميز انتخابات ٢٠١٠ عن انتخابات التي اجريت في الاعوام السابقة، بعد ان انسحب منافسيهم تاركين لهم المجال للجلوس ى مقاعد مجلس النواب، الذي دفع البعض الى انتقاد هذه الحالة رغم شرعيتها، كونها تؤثر على روح المشاركة وبالتالي يصبح المجلس وكانه مجلس معين، اذ تقلل من الحماس الذي يسبق الانتخابات فلابد من حدوث منافسة، وضرورة عدم مصادرة حق الناس في الترشيح سواء بضغوط دينية او سياسية، خاصة اذ ما علمنا ان هذه الظاهرة تحرم بعض الناس من حق التصويت والذهاب الى صناديق الاقتراع، بينما يدافع البعض عن هذه الظاهرة ويعدها ظاهرة صحية طالما انها تتم بشرعية ونزاهة وتبين ان اهالي الدائرة الانتخابية راضون عن اداء منافسهم للدورة السابقة مما يقلص من فرصة المنافس الاخر ويعدون نظام التزكية هو افضل من انظمة اخرى تستخدم في بعض البلدان العربية كنظام الكوتا الذي يؤدي الى وصول برلمانيين ليس لهم خبرة ويرون ان هذا النظام يجعل النائب امام مسؤولية كبيرة اضافية[64]. اما الجولة الثانية فقد تنافس فيها ١٨ مرشحا نيابيا على تسعة مقاعد من اصل اربعين بعد فوز ٣١ مرشحا في الجولة الاولى[65]. وعن توزيع المقاعد النيابية وحسب الخارطة السياسية تكشفت لنا حقيقتين اساسيتين هما :

١. اثبتت كتلة التوافق الاسلامية (شيعيه) انها اكبر جمعية سياسية معارضة في البحرين بعد ان فازت بكل المقاعد التي تقدمت للمنافسة عليها وهي ١٨ مقعدا الامر الذي يشير الى التخطيط المحكم وتوظيف التكنلوجيا في الدعاية، يليهم المستقلون المقربون من الحكومة الذي حصلوا على ١٥ مقعدا وبذلك كشفت هذه الانتخابات ايضا عن اتساع ظاهرة المستقلين وعدم قدرة الجمعيات السياسية عن تأطير الشارع البحريني باكمله، اضافة الى ذلك هو حصولهم على الدعم من قبل (جمعية مجالس العائلات البحرينية) ذات التوجه الاقتصادي والعلاقات الجيدة مع الحكومة، بسب عدم رضاها عن التجاذبات الطائفية والاداء الضعيف للكتل البرلمانية، كما ان غرفة التجارة والصناعة اعلنت دعمها لبعض المرشحين من رجال الاعمال رغبة منها في تشكيل كتلة اقتصادية داخل المجلس[66] .

٢. كذلك تبين من خلال نتائج الانتخابات ان الخاسر الاكبر هو النواب الاسلاميون سواء في جمعية المنبر الاسلامي او جمعية الاصاله الذين كانوا يشغلون ١٥ مقعدا في المجلس السابق فقد

حصلت كل منهما على ٣ مقاعد، ويوعز السبب في ذلك ان الجمعيات ذات التوجه الاسلامي قد خاضت الانتخابات دون تحالف معلن، فقامت كل من هاتين الجمعيتين بمنافسة بعضهما في اكثر من دائرة بعد ان كانتا قد خاضتا انتخابات عام ٢٠٠٦ متحالفتين[67] .

اما بخصوص المرأة البحرينية في هذه الانتخابات فقد دخلت الى المنافسة ثمان سيدات بعد ان فازت بالتزكية وقبل الجولة الانتخابية الاولى العضوة السابقة في مجلس النواب (لطيفة الكعود)، ويقر كثيرون ان الانتخابات في البحرين لم تشهد صراعا بين النساء والرجال بل هي في الاغلب معركة ايديولوجية بين الجمعيات السياسية للوصول الى مقاعد مجلس النواب، رغم ان المرأة البحرينية بدأت ـ قواعد اللعبة الانتخابية وبدأت تحصل على الدعم من جانب المجلس الاعلى للمراة والاتحاد النسائي، الا ان غياب القاعدة الجماهيرية المساندة لها يقلل من حظوظها في الانتخابات، اضافة الى ذلك رفض بعض القوائم وخاصة الاسلامية منها قبول ترشيحهن، ولذا نلاحظ ان اغلب المرشحات هن ينتمن الى جمعيات صغيرة، اما بقية المرشحات فهن مستقلات ولهن توجهات اسلامية شيعية[68] . لذا دعا مختصون في الشان الانتخابي الى تقليص عدد الدوائر الانتخابية في البحرين لمنح النساء فرصة اكبر في الوصول الى المجالس المنتخبة، اذ ان نظام الـ (٤٠) دائرة يضعف من قوة الصوت الواحد، وتكون اولويات الناخب هو خيار المرشحين الرجال[69] .

وخلاصة القول ان الانتخابات البحرينية كرست الوضع القائم في البحرين دون احداث تغيير كبير في موازين القوى السياسية بدرجة يجعل البحرين قبل الانتخابات تختلف عنها ما بعد الانتخابات، وما بقي هو اداء الكتل السياسية داخل المجلس النيابي وقدرتها في اصلاح ما يمكن اصلاحه سواء على صعيد بعض مواد الدستور او الحريات العامة، او انتزاع حقوق اخرى وهذا ما يتحدد وفق طبيعة العلاقة بين المعارضة والحكومة ودرجة استجابة الثانية للاولى خاصة نحن نشهد في هذه الايام موجة غضب عارمة تجتاح مدن عربية عديدة تطالب بالتغيير والاصلاح ومنها ما نجح في اسقاط نظام الحكم كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا واليمن ومنهم لا زال يقاوم بكل اشكال المقاومة كما هو الحال في سوريا وان هذه الاحداث الخارجية، ودور الانتخابات التي جرت في البحرين والتي كانت غير مرضية للمعارضة البحرينية بالاضافة الى اعتقال رموز المعارضة والتلكؤ في عملية الاصلاح اشعل فتيل الانتفاضة الشعبية في البحرين التي استنجدت بدورها بقوات درع الجزيرة للمحافظة على الامن والاستقرار وهذا ما زاد من تعقيدات المشهد السياسي البحريني، لذا من الافضل ان تبدأ الحكومة البحرينية بالاستجابة المعقولة لبعض مطالب المعارضة البحرينية وافساح المجال بشكل كبير للمشاركة في اتخاذ القرار، وابداء نوع من المرونه في قضايا عديدة كانت محل خلاف بين الحكومة والمعارضة خلال

السنوات السابقة تجنباً من السقوط في الهاوية خصوصا وان المعارضة تلقى دعماً خارجيا كبيراً خصوصاً من ايران وسوريا ولبنان وهذا ما يزيد من تعقيد الموقف الداخلي في البحرين .

المطلب الخامس: تفجر الانتفاضة الشعبية

شهدت البحرين منذ ١٤ شباط ٢٠١١ موجة من المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية[70] التي سرعان ما تطورت الى اعتصام في اليوم الثالث لها في دوار اللؤلؤة ثم تطورت في ٤ آذار الى احتكاكات بين ابناء الطائفتين الشيعية والسنية[71] ، وقد اقتدت هذه المظاهرات بالحالتين التونسية والمصرية باطلاق الدعوة على الفيسبوك ووضع نقطة لتسير المسيرات من ٢٥ منطقة شيعية باتجاه ميدان اللؤلؤة باعتبار ان النجاح في السيطرة عليه والاعتصام فيه لحين الاستجابة لمطالب الجماهير من شأنه ان يشل حركة البلاد ويجبر الاسرة المالكة على الاستجابة للمطالب وقد حاول بعضهم منذ الاول من اذار ٢٠١١ نصب خيام امام مرفأ البحرين الي الا أنهم تراجعوا بعد تدخل رجال الدين الشيعية[72] ، كما عمل المحتجون على استخدام المسيرات كوسيلة للضغط على الحكومة والملك للاستجابة لمطالبهم حيث نظم المحتجون ثلاث مسيرات يومياً تتحرك باتجاه مناطق حيوية مثل باب البحرين ومبنى وزارة الداخلية ومبنى وزارة العدل ومبنى البرلمان ومبنى الحكومة الى جانب استمرار الاعتصام في الميدان وقد اعتبر بعض المتابعين هذه الاحتجاجات بمثابة انتفاضة على حافة ثورة في حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على انها ازمة سياسية بينما صورها تجمع الوحدة الوطنية على انها اعتداء على امن شعب باكمله. يبدو هنا ان الحالة في البحرين مختلفة عن حالات الدول العربية الاخرى سواء من حيث نوع المطالب او طبيعة المحتجين ومدى تمثلهم لفئات المجتمع الاخرى او من حيث ديناميكية المجتمع في التعامل مع الاحتجاجات او من حيث نوع ونموذج التغيير الذي يمكن ان تسفر عنه، و لا يمكن فهم التطورات التي حدثت في البحرين منذ ٤ شباط عام ٢٠١١ دون فهم مجموعة من الحقائق حول طبيعة العلاقة بين المجتمع البحريني بطائفته الشيعية والسنية والنخبة الحاكمة ويمكن تحديد بعدين لهذه العلاقة هما :

البعـد الاول :

سياسي: حيث تعاملت النخبة الحاكمة منذ بدء المشروع الاصلاحي في البحرين في تموز عام ١٩٩٩ على انها هي من يبادر بالاصلاح ويديره وتغافلت عن حقيقة وجود رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة هذا الاصلاح وشكله والتي كانت نتاج سنوات العمل السياسي ولذا رغم ان ميثاق العمل الوطني حضى بنسبة موافقة بلغت ٩٨.٤ % فأن الاصلاحات التي تلته بما في ذلك دستور عام ٢٠٠٢ م لم تعكس ما جاء فيه من التزام بفكرة الملكية الدستورية، ولذا ظلت القوى

المعارضة التي تتألف في اغلبيتها من القوى الشيعية تطالب بتمكين الشيعة من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة، حيث لا تزال الوزارات السيادية مثل الدفاع والداخلية والخارجية مغلقة امام الشيعة وفتح تحقيق في ملف التجنيس السياسي وتغير شخص رئيس الوزراء الذي يشغل هذا المنصب منذ استقلال البحرين .

البعد الثاني

ويتمثل في الجانب الاقتصادي – الاجتماعي: حيث يلاحظ ان المشروع الاصلاحي للملك لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الاغلبية الشيعية واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية متدنية مقارنة باوضاع غالبية السنة وقد اطلق جراهام فولر نائب الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطني في CIA على المناطق الشيعية اسم جيتو الشيعة [73].

ويمكننا رصد مجموعة من الخصائص حول هذه الانتفاضة :

١. غلبة الطابع الشيعي على الاحتجاجات :حيث يلاحظ ان المجتمع البحريني لم يختص باكمله مطالب التغير التي دعا اليها شباب ثورة ١٤ شباط كما يطلقون على انفسهم على عكس حالة مصر ولعل غلبة الطابع الشيعي على الحركات الاحتجاجية مثلت هاجساً لابناء الطائفة سنية ولعل هذا ما دفع التيارات السنية على اختلاف توجهاتها ورغم ما بينها من خلافات لتشكيل تجمع الوحدة الوطنية الذي اعلن اول بيان له في ١٩ شباط ٢٠١١ وقد عمل هذا التجمع على تنظيم اعتصام مواز لاعتصام اللؤلؤة استمر عدة ساعات في ٢١ شباط ٢٠١١ ونجح في استقطاب طوائف اخرى من البحرينين وهم البهرة والمسيحيون واليهود وهو مالم ينجح فيه معتصمو اللؤلؤة .

٢. اولوية التعامل الامني مع الازمة : لعل القاسم المشترك بين البحرين وغيرها من الحالات يتمثل في كيفية تعامل الحكومة البحرينية مع الاحتجاجات حيث فضلت الحكومة البحرينية في تعاملها مع الاحتجاجات الادارة الامنية حيث دفعت بقوات مكافحة الشغب الى الشارع لمواجهة المحتجين منذ اليوم الاول واشتبكوا معهم رغم ترديدهم شعارات سلمية سلمية[74] .

٣. انقسام شيعي حول المطالب :اذ يلاحظ وجود انقسام بين المحتجين حول مطالب التغيير وقد يرجع ذلك الى اختلاف خلفية القوى السياسية النشيطة في هذه الاحتجاجات على نحو يمكن ه التميز بين مجموعتين تتمثل المجموعة الاولى في الشباب الذي اطلق الدعوة على الفيس بوك والذين اصدروا في ١٣ شباط ٢٠١١ بياناً رسمياً جاء فيه أنهم يمثلون أنفسهم وان القوى السياسية ليست مخولة بالحديث نيابة عنهم،وإن مطالبهم تتمثل في إلغاء دستور ٢٠٠٢

وحل مجلس النواب والشورى وتكوين مجلس تأسيسي من خبراء وكوادر الطائفتين السنية والشيعية لصياغة دستور تعاقدي جديد، ومجموعة اخرى اخذ يرتفع سقف مطالبها خاصة بعد سقوط اول قتيل اثر المواجهات بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب وطالبت بأسقاط النظام وانهاء حكم آل خليفة .

وفي ظل الوضع الأمني المتدهور ظل ولي عهد البحرين متمسكاً بدعوته للحوار الوطني، و أقدمت الحكومة البحرينية بعد ذلك على طلب المساعدة العسكرية من دول الخليج وهو ما أدى إلى عودة سيطرتها على الأوضاع مرة أخرى دون إن يعني ذلك السيطرة التامة [75]. ورغم عدم القدرة على التنبؤ بطبيعة التغير فأنه يمكن تحديد عاملين رئيسيين يمكن إن يحددا حجم التغير الذي يمكن ان يطرأ على النظام البحريني[76] :

العامل الاول :

استمرارية طائفية الاحتجاجات فالديناميكية التي تعامل بها المجتمع مع الاحتجاجات وتصوير تجمع الوحده لها على انها اعتداء على امن الشعب، فضلاً عن رفض بعض الشيعة ما يجري يضع المحتجين الشيعة في مأزق يحول دون اقناع القوى الداخلية والخارجية بوطنية مطالبها، خاصة ان الشعارات التي رفعها المحتجون في دوار اللؤلؤة وما يثني فيه على الموقف الايراني من الاحتجاجات .

العامل الثاني :

ان مستقبل الوضع في البحرين لا تحدده التفاعلات الداخلية فقط، فمواقف الدول الخليجية والولايات المتحدة وما تريده وتقبله كتنازل للمعارضة له دور مهم في تحديد حجم التغيير الذي يمكن ان يطرأ على النظام السياسي البحريني فالاستجابة الكاملة لمطالب الشيعة يعد خطراً امنياً على الدول الخليجية خاصة السعودية والكويت، فاي استجابة من الحكومة البحرينية لمطالب الشيعة سيعد بمثابة ضغوطاً على الحكومتين السعودية والكويتية .

الخاتمـة

مارست البحرين تجربة دستورية وبرلمانية متميزة عن دول مجلس التعاون الخليجى الاخرى، فتجربتها في هذا المجال تعد الثانية بعد تجربة الكويت لارساء نظام حكم على مبادئ دستورية حديثة، قدمت الحكومة الدستور الى المجلس التأسيسي المنتخب من قبل الشعب واقر في١٩٧٣/٦/٩، وشهدت بعد ذلك ولادة اول مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب عام ١٩٧٣ الا ان هذه التجربة لم تستمر طويلا وكان مصير المجلس لحل من قبل الامير ولم تحدد فترة معينة لعودة العمل ببنود الدستور التي تنظم سير العملية التشريعية في البحرين .ومنذ عام ١٩٧٥ وهو تاريخ حل المجلس الوطني البحريني

بدأت البحرين تشهد موجة من الاحتجاجات والاعتصامات المنددة بسياستها والرافضة لطريقة عمل الحكومة والتي لم تهدأ حتى بعد محاولة ايجاد مجلس شورى معين من قبل الامير له بعض الصلاحيات الاستشارية، واستمرت حالة الخلاف وعدم الرضى من قبل بعض الاطراف والشخصيات المعارضة التي اخذت تطالب دوما وتكرار بالعودة الى دستور عام ١٩٧٣ رغم الاصلاحات التي بدأها الشيخ (حمد بن عيسى ال خليفة) في عام ٢٠٠٠، والعمل ببنود ميثاق العمل الوطني التي عدها البعض خطوة ايجابية تبعها خطوات اخرى ميزت البحرين عن جاراتها الخليجية، وشهدت الانتخابات الاولى التي عرفتها البحرين عام ٢٠٠٢ مقاطعة جمعيات سياسية لها ثقلها في تمثيل الشارع البحريني بالاضافة الى بعض الشخصيات المعارضة، وحاولت استغلال اية فرصة للعبير عن رفضها ومحاولة ايصال صوتها في جميع المنابر الدينية او الاعلامية او محاولة ارسال عرائض الى الملك لكي يستجيب الى مطالبها،الا ان موقف الحكومة من هذا كله كان عدم المبالاة ومحاولة اسكات صوت المعارضة تارة بالاعتقالات وتارة اخرى بتحميل اطراف خارجية مسؤولية تلك الاحتجاجات والاعتصامات، وعندما دخلت تلك الاطراف المعارضة الانتخابات في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ استطاعت تحقيق نجاحا كبيرا لها بتغييرها طريقة التمثيل في المجلس النيابي عندما حصلت على نسبة كبيرة من الاصوات مكنتها من اثبات نفسها على الساحة السياسية، الا ان الحكومة تحاول وبطرقها المختلفة ابقاء حالة التوازن بينها وبين اعداد تلك الفئات وما يمكن ان تحاول تغييره،وفي نفس الوقت لم تعد تستطع انكار وجودها او اختزال افعالها لما اخذت المعارضة في البحرين تشكل كتلة نيابية وقاعدة شعبية كبيرة فعلى الحكومة البحرينية ان تحسب لها الف حساب عند اقدامها على عمل معين ضدها،خاصة ونحن نشهد موجة احتجاجات واعتصامات طالت مدن عربية عديدة اخذت تطالب بالتغيير والاصلاح ونجح بعضها في تغيير انظمة الحكم كما هو الحال في مصر، تونس، وليبيا، واليمن، وسوريا على طريق التغيير، فيجب على الحكومة البحرينية ان تعي الدرس وان تكمل ما بدأته في مجال الاصلاح والتغير وان لا يقتصر ذلك على تغيير التسمية من دولة الى مملكة، فيجب ان يكون التغيير شامل وفاعل وخاصة فيما يتعلق بأداء السلطة التشريعية وطريق الوصول اليها واشراك كل فئات الشعب في عملية صنع القرار السياسي وتحسين اوضاع الطبقات المحرومة من الشعب والعفو العام عن المعتقلين السياسيين والسماح بتعددية حزبية حقيقية واعتماد الحوار في سبيل ايجاد الحلول الناجعة بدلاً من لغة العنف والعنف المضاد التي تدخل البلاد في دوامة لا يحمد عقباها لان الحلول الامنية غير مجدية مع متطلبات الجماهير الشرعية والمشروعة .

الهوامش :-

1 – المادة (١ فقرة د)،المادة(٣٢،٤٣،٤٥) من دستور دولة البحرين لعام ١٩٧٣ ، كذلك ينظر :أحمد منيسي ، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٤ .

2 – انظر :عادل الطباطبائي ،السلطة التشريعية في دول الخليج العربي :نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ،١٩٨٥،ص ص٢٤٥– ٢٦٠

3 – علي خليفة الكواري(محرر)،الخليج العربي والديمقراطية :نحو رؤية مستقبليه لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠١،ص ٢٠٥.

4 – عصام صالح حسن ،دراسة في النظام السياسي البحريني ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،١٩٩٠،ص١١٨ ٠

5 – علي خليفة الكواري ،مصدر سبق ذكره ،ص .٢٠٥

6– المصدر نفسه ،ص ٢٠٣ ٠

7 – عادل الطباطبائي،مصدر سبق ذكره ،ص ص ٣٥٦–٣٥٧ ٠

8 – تصريح وزير الدفاع وولي العهد البحريني انذاك الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة بتاريخ ٩–١٢–١٩٧٥ ،نقلا عن عصام صالح حسن ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٢٠

9 – احمد منيسي ،التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٨ – ٩٩ .

10 – المصدرا نفسه، ص ٩٨ .

11– ابتسام سهيل ألكتبي ،"التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي "،المستقبل العربي ،العدد (٢٥٧)، بيروت ،تموز ٢٠٠٠،ص ٢٢

12– احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره نص ٩٩

13 – المصدر نفسه ،ص ١٠٠

14 – فلاح عبد الله المديرس ،"الشيعة في البحرين والاجتماع السياسي "،السياسة الدولية ،العدد(١٣٠) ،القاهرة ،اكتوبر ١٩٩٧ ، ص ٢٠ .

15 – ينظر: احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ،ص ٨٢. وكذلك :علي خليفة الكواري (محرر)،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢١–.٢٢

16 – ابتسام سهيل الكتبي ،مصدر سيق ذكره ،ص ص ٢٢٦–٢٢٧. كذلك ينظر: نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير :دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠–٢٠٠٥ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ٢٠٠٧ ، ص١٨٩ .

17– علي خليفة الكواري (محرر) ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٠٧

18 – احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

19 – اندريه كابيزفسكي ،الانتخابات والنشاط البرلماني في دول مجلس التعاون الخليجي ،في : الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج ،تحرير (عبد الهادي خلف ،جاكوما لوتشياني) ،مركز الخليج للابحاث ،الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٧، ص ١١٣ .

20 – "**Bahrains sectarian challeng**", **Middle East Report , No.40 , may 6 , 2005**

كذلك ينظر :خريطة القوى السياسية البحرينية : **www.aljazeera.net**

21– اندريه كابيزفسكي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٣

22– غانم النجار، " واقع ومستقبل الاوضاع السياسية في دول الخليج العربي"، المستقبل العربي، العدد (٢٨٦)، بيروت ،حزيران ٢٠٠١،ص ١٠٩.

23 احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٠١ .

24 – مفيد الزيدي ،"مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية "، المستقبل العربي ،العدد(٢٧٠)،بيروت ، اب ٢٠٠١ ،ص ص ١٤– ١٥، وكذلك ينظر محمد السعيد ادريس ،مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٠– ٢٠٠١ ،في : التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الاستثنائية ٢٠٠٠– ٢٠٠١ (مجموعة باحثين)،وحدة الدراسات – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ابو ظبي ،٢٠٠١ ، ص ص ٢١٨ –٢١٩ .

25 – احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٠١ . كذلك ينظر، نايف علي عبيد ، ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

26 – اندريه كابيزفسكي ، مصدر سبق ذكره ،ص ١١٤

27 – ينظر: المذكرة التفسيرية لدستور مملكة البحرين المعدل الصادر في سنة ٢٠٠٢ ،ص ص ١–٥

28 – اندريه كابيزفسكي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٤

29 – المصدرنفسه ، الصفحة نفسها .

G وقد صدر في البحرين بعد ذلك قانون الجمعيات السياسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥ ٠

30 – احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ،ص ص ١١٦– ١١٧

31– وليد عبد الملك الراوي ، أضواء على الحركات والجماعات الأسلامية المعاصرة ، دار أمنة للنشر والتوزيع ، عمان،٢٠١١، ص ١٠٢ ٠

32– –عمر الحسن ، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ص١٢٣ –١٢٥ ، وكذلك ينظر :ربيع وهب وأخرون ، الحركات الأحتجاجية في الوطن العربي (مصر ، المغرب ، لبنان ، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١١ ، ص٢٤٥

33 – ينظر :قانون تنظيم الانتخابات الذي اصدره الملك (حمد بن عيسى ال خليفه) رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١ بشان مباشرة الحقوق السياسية : www.aljazeera.net

34 – اندريه كابيزفسكي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٥

* حول هذا الموضوع ينظر :البحرين تذهب الى صناديق الاقتراع :انتخابات المجالس البلدية الجديدة بشكل ديمقراطي : www.bahrain.brief.com.bh

35– أندرية كابيزفسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ ٠

36– المصدر نفسه، ص ١١٦ .

37– شفيق شقير ، خارطة القوى السياسية البحرينية ، www.aljazeera.net,p5

38– احمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٢١ .

39– الانتخابات – البحرين ،برنامج ادارة الحكم في الدول العربية ، الحكم الرشيد ، www.pocar.org

40 – صحيفة الوسط ٢٤ أذار ٢٠٠٦ ، وصحيفة الحياة ١٦–شباط ٢٠٠٦

41 – صحيفة الحياة ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٥

42 – اندريه كابيزفسكي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٧

43 – نقلا عن المصدر السابق ،ص١١٩

44 – المصدر نفسه ،ص ١١٨.

45 – أحمد هاشم اليوشع ، برلمان ٢٠٠٦ والبرامج الاقتصادية للجمعيات السياسية في البحرين : بين النظرية والواقع ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٦، بيروت ،٢٠٠٧ ، ص٨١ ٠

* على أعتبار أن الانتخابات في الكويت سمحت لدخول المرأة بعد ذلك التأريخ ٠

47 – المرصد العربي للانتخابات ٦ / ١١ /٢٠٠٦ .www.intekhabat.org

48 – اسلاميو البحرين يرفعون مقاعدهم الى (٣٠) ، مجلة المجتمع الاسلامي www.noseey.com

49– بحرينية يهودية بين اعضاء مجلس الشورى الجديد : 4–12–2006 , www.middleeastonline.com

50– البحرين: هل تتغير تحالفات المعارضة مع قرب موعد أنتخابات ٢٠١٠ www.intkhabat.org 2010–12–11,p1

G فقد اقدمت قوات الامن البحرينية في ١٣آب ٢٠١٠باعتقال المدافع الحقوقي البارز(عبد الجليل السنكيس)،رئيس مكتب حقوق الانسان،بعد عودته من العاصمة البريطانية بعد مشاركته في ندوة في مجلس اللوردات ،تناولت مظاهر تراجع الحريات العامة في البحرين،وتزايد التمييز المنهجي ضد الشيعة ،وفي اليوم الثاني اعتقلت السلطات ثلاثة من النشطاء السياسين والحقوقيين وهم:محمد حبيب المقداد،وهورجل دين،وسعيد النوري،عضو تيار الوفاء الاسلامي،وعبد الغني خنجر،رئيس اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب والناطق بأسم التحالف البحريني للانصاف والمصالحة، وجميعهم من النشطاء الشيعه الداعين الى مناهضة التمييز المنهجي بحق الشيعة .

51 – محمد عز العرب ،هل غيرت الانتخابات البرلمانية خريطة القوى السياسية في البحرين ؟ www.ahram.org.eg

52 – ينظر :نتائج الانتخابات البرلمانية بالبحرين :٣٢٠ الف ناخب يختارون نوابهم اليوم www.leb4all.com,p6

53 – المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

54 – تصريح محمود حافظ (مسؤول اللجنة العليا للانتخابات في جمعية العمل الديمقراطي) "وعد" لصحيفة القبس،نقلا عن المصدر السابق،ص٧

55 – تصريح الشيخ(خالد بن علي ال خليفة) وزير العدل والشؤون الاسلامية ورئيس اللجنة العليا للانتخابات لصحيفة القبس ، نقلا عن المصدر السابق ، ص ٧–٨.

56 – محمد عز العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

57 – رأي ابراهيم شريف (الامين العام لجمعية وعد) ، نقلا عن: محمد عز العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

58 – شبكة الانتخابات في العالم العربي ،نشرة المراقب الانتخابي ،تشرين الاول ٢٠١٠، www.intekhabat.org.p13

59 – نقلا عن نتائج الانتخابات البرلمانية بالبحرين :٣٢٠ الف ناخب يختارون نوابهم اليوم،مصدر سبق ذكره ، ص ٥

60 – هبة رؤوف عزت ، الحركات الاحتجاجية في البحرين : الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين التنازع على المكان والمكانه ،في : الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦– ١٠٠ .

61 – نقلا عن شبكة الانتخابات في العالم العربي ،نشرة المراقب الانتخابي،مصدر سبق ذكره ، ص ١٢،وكذلك :البحرين :هل تتغير تحالفات المعارضة مع قرب موعد الانتخابات ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢ .

62 – محمد عز العرب ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

63– شبكة الانتخابات في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

G الفوز بالتزكية (يعني وجود مرشحون بمنطقة ما ينسحبون لصالح مرشح واحد من بينهم وذلك قبل بداية العملية الانتخابية وبالتالي تكون النتيجة (الطبيعية والمنطقية) فوز هذا المرشح لعدم وجود منافس . وتسمى (الفوز بالتزكية) .

64– راي بعض النواب السابقين والحالين مثل (فريد غازي ،جاسم عبد العال ،لطيفة الكعود) في : ١٨ الف مواطن لن يذهبوا الى الاقتراع : اتساع ظاهرة التزكية في الانتخابات البرلمانية البحرينية لعام٢٠١٠ : www.alarabiya.net

65– شبكة الانتخابات في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

66– حمدي عبد العزيز ، انتخابات البحرين ... خريطة التحالفات المتحركة : www.islamonline.net.pp2–3

67 – محمد عز العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣–١ .

68– حمدي عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

69– شبكة الانتخابات في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥

70 – راشد الراشد ، "ثورة الشعب البحريني قراءة في خلفية الاوضاع ،" مجلة حمورابي للدراسات ، العدد ١ ، بيروت ،٢٠١١ ، ص١٣٧ .

71 – البحرين : اشتباك بين السنة والشيعة وتواصل مظاهرات المعارضة ،جريدة الشرق الاوسط ،٥ آذار ٢٠١١ .

72 – المعارضة توسع مظاهراتها وقلق مشترك بين مسؤولين حكوميين ومعارضيين من تأخير الحوار، الشرق الاوسط ، ٣ آذار ٢٠١١.

73– إيمان احمد رجب ، طائفية الاحتجاجات ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٤) ، القاهرة ، نيسان، ٢٠١١ ، ص٧٤ .

74– مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين في البحرين ، الحياة ،١٥ شباط ٢٠١١

75– الالاف يستمرون في اعتصامهم بدوار اللؤلؤة لليوم الثالث ، الوسط ،٢٧ شباط ٢٠١١ .

76– راشد الراشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .